

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

التمييز الأول :

المميزان: ١. الحدث

٢. الحدث

وكلاؤهما المحامون

المميز ضده : الحق العام .

التمييز الثاني :

المميزان: ١

٢.

وكيلهما المحامي الدكتور

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ١٠ و ٢٠١٣/٢/١٤ تقدم المميزون بهذين التمييزين للطعن في القرار
الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٢/١٣٠٣ تاريخ
٢٠١٣/١/٣١ والقاضي : (بتجريم المميزين بجناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦
وبدلالة ١/٣٠١ من قانون العقوبات والحكم على كل من الحدين

بالاعتقال لمدة سنتين وثمانية أشهر في دار تربية الأحداث والحكم على كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة لهم مدة التوقيف) .

طالبين قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب الواردة في لائحة كل منهم .

ويتلخص سببا التمييز الأول بما يلي:

١. لقد تمت المصالحة بين المميزين والمشتكي بهذه القضية بعد صدور قرار الحكم ويرفان الإسقاط بلائحة التمييز للاستفادة من الأسباب المخففة التقديرية .
٢. القرار مخالف للقانون ومبني على أسباب غير قانونية ومشوب بعيب الاستدلال وأن النتيجة التي توصلت إليها غير مستمدة من أية بيئة قانونية .

ويتلخص سببا التمييز الثاني بما يلي:

١. جانبت محكمة الجنايات الكبرى فيما ذهبت إليه في حكمها المميز لعدم أخذها بالتناقض الجوهرى بين أقوال المجني عليه وعمه الشاهد
٢. أخطأت المحكمة في تطبيق القانون على الوقائع فلم تفرد الإسناد القانوني مما يجعل الحكم مشوباً بقصور في التعليل وفساد الاستدلال .

بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٠ وبكتابه رقم ٢٠١٣/١٠١ رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق القضية رقم ٢٠١٢/١٣٠٣ تاريخ ٢٠١٣/١/٣١ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى بحق المتهمين مبدئياً أن الحكم الصادر بحقهما جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٦ وبكتابه رقم ٣٠٩/٢٠١٣/٤/٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييزين شكلاً وردهما موضوعاً وتأيد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/٧٩٢ تاريخ ٢٠١٢/٨/٢٩ قد أحالت المتهمين :

- ١.
- ٢.
٣. الحدث
٤. الحدث

ليحاكموا لدى تلك المحكمة عن تهمتي :

١. جنائية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين

٢. جنائية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم الحدث

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٢/١٣٠٣ تاريخ ٢٠١٢/١/٣١ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢ وبحود الساعة الحادية عشرة صباحاً قام المتهم وبتفاق مسبق مع باقي المتهمين باستدراج المجني عليه والمولود بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ إلى برّكس أغنام يقع في منطقة خالية من السكان تعود ملكيته لوالد المتهمين بحجة التنزه ولدى الوصول إلى البركس المذكور تفاجأ المجني عليه بوجود المتهمين الذين

قاموا بالإمساك به من يديه وتثبيتته وإبلاغه بأنهم يودون ممارسة الفاحشة معه بقولهم له (بدنا انعرسك) مما أدخل الرعب والخوف في نفسه، ثم قاموا بعد ذلك ببطحه على الأرض وتعاقبا على ممارسة الجنس معه رغم إرادته حيث قام المتهم بتزليل ملابس المجني عليه السفلية إلى أسفل الركبة كما قام هو بتزليل ملابسه السفلية والنوم فوق المجني عليه ووضع قضيبه المنتصب على مؤخرة المجني عليه حتى استمنى، ثم قام المتهم بوضع قضيبه المنتصب على مؤخرة المجني عليه وهما وقوف إلى أن استمنى على الأرض وعلى مؤخرة المجني عليه، ثم بعد ذلك قام المتهم بإدخال قضيبه المنتصب في مؤخرة المجني عليه وهما وقوف مع انحناء المجني عليه للأمام إلى أن استمنى داخل مؤخرة المجني عليه، ثم عاد المتهم وكرر فعلته مع المجني عليه بأن نام فوقه على الأرض وأدخل قضيبه المنتصب في مؤخرة المجني عليه والاستمناء داخل مؤخرته وبعد أن أنهى المتهم فعلته قام المتهم بإدخال قضيبه المنتصب في مؤخرة المجني عليه وهما وقوف مع انحناء المجني عليه للأمام والاستمناء داخل مؤخرته، وبعد ذلك طلبوا من المجني عليه أن يرتدي ملابسه ويذهب إلى منزله فتوجه المجني عليه إلى منزل عمه الشاهد وأبلغه باعتداء المتهمين عليه وممارسة الجنس معه الذي بدوره قام بإبلاغ والد المجني عليه بالأمر فقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وقد احتصل المجني عليه على تقرير طبي قضائي يفيد بوجود جرح مدمم حديث في فتحة الشرج على الساعة السادسة من ميناء عقارب الساعة، كما تبين وجود حيوانات منوية تعود للمتهمين على شورت وفانيلا وبلوزه المجني عليه وفق ما ورد بتقرير المختبرات والأدلة الجرمية.

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

١. عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم الحدث بجنائية هتك العرض بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١/أ) من قانون العقوبات مكررة مرتين والحكم عليه عملاً بالمادة (١/٢٩٦) عقوبات والمادة (٣/١٨/ج) من قانون الأحداث بالاعتقال لمدة سنتين في دار تربية الأحداث عن كل جنائية من الجنائيتين محسوبة له مدة التوقيف .

ولتوافر ظرف التشديد المنصوص عليه بالمادة (١/٣٠١/أ) بحقه وذلك بتغلبه مع باقي المتهمين على مقاومة المجني عليه والتعاقب على إجراء الفحش به تقرر المحكمة وعملاً بالمادة ذاتها تشديد العقوبة بحقه بإضافة ثلثها لتصبح عقوبته النهائية الاعتقال لمدة سنتين وثمانية أشهر في دار تربية الأحداث عن كل جنائية من الجنائيتين محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين بحقه وهي الاعتقال لمدة سنتين وثمانية أشهر في دار تربية الأحداث محسوبة له مدة التوقيف .

٢. عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم الحدث بجناية هتك العرض بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١/أ) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة (٣/١٨ ج) من قانون الأحداث الحكم عليه بالاعتقال لمدة سنتين في دار تربية الأحداث محسوبة له مدة التوقيف.

ونظراً لتوافر ظرف التشديد المنصوص عليه بالمادة ١/٣٠١/أ من قانون العقوبات بحقه والمتمثل بالتغلب على مقاومة المجني عليه والتعاقب على إجراء الفحش به مع باقي المتهمين الأمر الذي يقتضي تشديد العقوبة بحقه بإضافة الثلث إليها لتصبح عقوبته النهائية الاعتقال لمدة سنتين وثمانية أشهر في دار تربية الأحداث محسوبة له مدة التوقيف .

٣. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجناية هتك العرض بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١/أ) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على كل واحد من المجرمين بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم والنفقات محسوبة لكل منهما مدة التوقيف .

ونظراً لتوافر ظرف التشديد المنصوص عليه بالمادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات بحقهما والتمثل بالتغلب على مقاومة المجني عليه والتعاقب على إجراء الفحش به مع باقي المتهمين تقرر المحكمة وعملاً بالمادة ذاتها تشديد العقوبة بحقهما بإضافة الثلث إليها لتصبح عقوبتهما النهائية الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .

لم يرتضِ المميزون بالقرار فطعنوا فيه تمييزاً .

وعن أسباب التمييزين :

وبالنسبة للسبب الثاني من أسباب التمييز الأول وسببي التمييز الثاني الدائرة جميعها حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض أوراق الدعوى وبياناتها بصفة محكمتا محكمة موضوع بالنسبة للمتهمين

المتهم وباقي المتهمين باستدراج المجني عليه المولود

بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ إلى بركس أغنام يعود ملكيته لوالد المتهمين

بحجة التنزه ولدى وصولهم إلى البركس تفاجأ المجني عليه بالإمساك به وتثبيتته من قبل المتهمين قائلين له (بدنا نعرسك) مما أدخل الرعب والخوف في نفسه ثم قاموا

ببطحه على الأرض وتشليحه ملابسه السفلية ثم تعاقبوا على ممارسة الجنس معه حيث

قام المتهم بشلح ملابسه السفلية ووضع قضيبه المنتصب على مؤخرة المجني عليه

حتى استمنى ثم قام المتهم بوضع قضيبه المنتصب على مؤخرة المجني عليه

وهما واقفان إلى أن استمنى على الأرض وفي مؤخرة المجني عليه ثم قام المتهم

بإدخال قضيبه في مؤخرة المجني عليه بطريق الانحناء من قبل المجني عليه إلى الأمام

واستمنى داخل مؤخرة المجني عليه ثم عاد المتهم وكرر فعلته مع المجني عليه بأن

أدخل قضيبه في مؤخرة المجني عليه حتى استمنى بداخلها ثم قام المتهم

بإدخال قضيبه المنتصب في مؤخرة المجني عليه حتى استمنى وبعد ذلك طلبوا من

المجني عليه أن يرتدي ملابسه ويذهب إلى منزله إلا أن المجني عليه ولخوفه من أهله

توجه إلى منزل عمه الشاهد وأبلغه باعتداء المتهمين عليه الذي بدوره أخبر والد المجني عليه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة وتبين من التقرير الطبي أن المجني عليه مصاب بجرح مدمم حديث في فتحة الشرج على الساعة السادسة من عقارب الساعة كما تبين وجود حيوانات منوية تعود للمتهمين ورد في تقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية .

وفي القانون :

فإن فعل المتهمين والمتمثل بوضع وإدخال كل منهما قضيبه في مؤخرة المجني عليه حتى الاستمناء هذه الأفعال خدشت عاطفة الحياء العرضي للمجني عليه الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات .

وكذلك فإن فعل المتهمين الحداث والمتمثل بوضع وإدخال قضيب كل منهما في مؤخرة المجني عليه حتى الاستمناء هذه الأفعال خدشت عاطفة الحياء العرضي للمجني عليه الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات والمادة ٣/١٨ ج من قانون الأحداث .

وحيث انتهى القرار المطعون فيه لما توصلنا إليه من واقعة وتطبيقات فإن هذه الأسباب لا ترد عليه ويتعين ردها .

أما إرفاق المميزين مع لائحة التمييز إسقاط ولي أمر الحدث لحقه الشخصي لا يغير من الأمر شيئاً طالما أن المادة ٣٠٨ مكرر من قانون العقوبات منعت من استعمال الأسباب المخففة في جرائم الاعتداء على العرض إذا كان المجني عليه لم يكمل الثامنة عشرة من عمره وكان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره مما يتعين معه الالتفات عن الإسقاط .

وبالنسبة للسبب الأول من أسباب التمييز الأول حول إرفاق مصالحة وإسقاط حق شخصي من المميزين الحدثين

فإنه يتبين من الرجوع إلى أوراق الدعوى يتبين أن المميزين أرفقا إسقاط حق شخصي موقع من والد المجني عليه وأن هذا الإسقاط قد تم بعد صدور قرار محكمة الجنايات الكبرى ولم يتسن لها الاطلاع عليه مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه تمثيلاً مع ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لبيان إن كان لإسقاط الحق الشخصي أثر على العقوبة مما يتعين معه نقض القرار لورود هذا السبب عليه وبذلك فإن القرار المطعون فيه جاء :

١. مستوفياً للشروط القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية واقعة وتسببياً .

٢. مستوجباً للنقض فيما يتعلق بالأسباب المخففة التقديرية من عدمه نتيجة إسقاط الحق الشخصي عن الحدثين فقط .

أما كون القرار مميزاً بحكم القانون فإن ما جاء بدنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد عليه ونحيل عليه تحاشياً للتكرار .

لذلك نقرر نقض القرار المميز من حيث العقوبة المحكوم بها الحدثين ومحمد فقط وإعادة الأوراق إلى مصدرها وتأييده فيما عدا ذلك.

قراراً أصدر بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١٨ م.

القاضي المترنس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

بقق / ف. أ.